

امكانية تطبيق تقييم الأصول غير المتداولة وفق القيمة العادلة مدخل الدخل في البيئة المحلية

الباحث / عقيل كاظم جبار البديري¹ ، أ.د. هاني حميد مشجل²

انتساب الباحثين

¹ كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة
واسط، واسط، العراق، 52001
albdyryqyl25@gmail.com

² كلية الكوت الجامعة، واسط،
العراق، 52001

hani.hameed@alkutcollege
edu.iq

¹ المؤلف المراسل

معلومات البحث

تأريخ النشر : كانون الأول 2021

المستخلص

يهدف البحث إلى تحديد أهمية تبني الوحدات الاقتصادية في العراق لمداخل تقييم الأصول غير المتداولة التي تتطلبها المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية، وتحديد مدى انعكاس مداخل تقييم الأصول على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية. ومن أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحثان بإجراء دراسة تطبيقية على (مصرف المنصور الاستثماري) والمصرف يعد إحدى الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتوصل الباحثان إلى مجموعة استنتاجات أهمها : ان المعلومات المحاسبية التي تنتج من تقييم الأصول غير المتداولة وفقا للكلفة التاريخية قد تتسم بشي من الموضوعية لكنها غير ملاءمة مما جعل مستخدمي المعلومات المحاسبية ينادون بتبني مداخل لتقييم الأصول غير المتداولة تعزز من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية. كما أوصى الباحثان بالعمل على تبني مدخل (القيمة العادلة) لتقييم الأصول غير المتداولة إذ يعزز من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، وضرورة التزام الوحدة الاقتصادية (عينة البحث) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتقييم أصولها غير المتداولة وفقا للقيمة العادلة، لما له من أهمية بالغة على قيمة المعلومات الواردة في القوائم والكشوفات المالية.

الكلمات المفتاحية : مفاهيم تقييم الأصول، القيمة العادلة، الأصول غير المتداولة، المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، مجلس معايير المحاسبة الحكومية GASB، الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية.

The Possibility of Applying the Valuation of Non-current Assets According to Fair Value Income Approach in the Local Environment

Aqeel Kata Jabbar¹ , Prof. Dr. Hani Hamed Mashjel²

Abstract

The research aims to determine the importance of the economic units in Iraq adopting the approaches to Evaluation non-current assets that are required by (IASB) and (IFRS), and determining the extent of the reflection of the Approach of asset valuation on the basic characteristics of the accounting information. In order to achieve the objectives of the research, the researcher conducted an applied study on some economic units listed on the Iraq Stock Exchange, namely (Al-Mansour Investment Bank). The researcher reached a set of conclusions, the most important of which are: The accounting information that results from the evaluation of non-current assets according to the historical cost may have some objectivity, but it is not appropriate, which made the users of accounting information call for adopting approaches to evaluate non-current assets that enhance the basic characteristics of the accounting information. The researcher also recommended working on adopting the Approach (fair value) to evaluate non-current assets as it reinforces the basic characteristics of the accounting information, and the necessity of commitment of economic units (the research sample) listed in the Iraq Stock Exchange to evaluate their assets It is not traded according to the fair value, because of its extreme importance to the value.

Keywords : Asset Valuation approach, fair value, Non-Current Assets, International Financial Reporting Standards (IFRS), Government Accounting Standards Board (GASB), fundamental Characteristics of Accounting Information.

Affiliation of Authors

¹ College of Administration
and Economic, University of
Wasit, Wasit, Iraq, 52001
albdyryqyl25@gmail.com

² Kut University College,
Wasit, Iraq, 52001
hani.hameed@alkutcollege
edu.iq

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: Dec. 2021

المقدمة

لقد أصبحت عملية تقييم الأصول غير المتداولة التقليدية المستندة إلى الكلفة التاريخية لا تلبي احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، وذلك بسبب قصور هذا المدخل وعدم مواكبته التطورات الاقتصادية والمالية ومن ثم تكون المعلومات المعدة وفقا لذلك غير ملائمة ، لذا أصبح من الضروري البحث عن بدائل لتقييم الأصول تتجلى بها الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية وتعكس القيمة الحقيقية للأصل في الميزانية العمومية بكل شفافية ومصداقية ، وعليه فإن عملية تقييم الأصول غير المتداولة مرت بتطورات عدة سواء أكان ما يتعلق بالمفاهيم أو الطرق والأساليب والمداخل ، وواجهت العديد من المشاكل والصعوبات ومنها صعوبة الفصل أحيانا بين مختلف المفاهيم (مداخل التقييم) ، وأيضا المشاكل والصعوبات التي ترافق تطبيق البعض من مداخل التقييم ، كما ان النتائج المختلفة التي يتحصّل عليها جراء تطبيق كل مدخل تستدعي البحث بها ، والكشف عن أهم مزايا وعيوب كل مدخل والمعلومات التي يمكن ان يحصل عليها المستعمل وفقا لذلك المدخل ، والتعرف على أهم العوامل ، والظروف التي يمكن ان تساعد في تطبيق المدخل وتحديد أي من المداخل أكثرها ملائمة ، وتكون ممثلة بصدق لقيمة الوحدة الاقتصادية.

ومن اجل تحقيق اهداف البحث تم تقسيمه إلى خمسة محاور وهي كالآتي: المحور الأول: منهجية البحث. المحور الثاني: مدخل نظري لمفاهيم تقييم الأصول غير المتداولة. المحور الثالث: مداخل تقييم الأصول غير المتداولة ودورها في تعزيز الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية. المحور الرابع: الجانب العملي والتطبيقي. المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول منهجية البحث:**1-1 مشكلة البحث:**

تحتل مشكلة تقييم الأصول غير المتداولة بأهمية بالغة في الفكر الأكاديمي والمهني منذ زمن طويل ، ومع التغييرات بالأحداث والظروف الاقتصادية ، والقانونية والانتقادات الكثيرة الموجهة للقياس بالكلفة التاريخية

أصبح من الضروري استعمال القيمة العادلة لتقييم الأصول غير المتداولة حيث أنها تعكس المعلومات المحاسبية التي تتمتع بالخصائص الأساسية (الملائمة والتمثيل الصادق) وتتوافق مع التطورات الاقتصادية.

2-1 اهداف البحث:

- 1- تحديد أهمية تبني الوحدات الاقتصادية في العراق لمداخل تقييم الأصول غير المتداولة التي تتطلبها المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية.
- 2- تحديد مدى انعكاس مداخل تقييم الأصول غير المتداولة على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية .

3-1 أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث من أهمية القياس في المحاسبة، إذ يمثل القياس من أهم الخطوات لإعداد القوائم المالية ، ومن ثم كلما كانت بنود القوائم المالية مقاسة بمصداقية ووضوح كلما زادت جودة المعلومات التي تحتويها تلك القوائم فتصبح هذه المعلومات أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية .

4-1 فرضية البحث:

ان تقييم الأصول غير المتداولة وفقاً للقيمة العادلة من شأنه ان يعزز من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية(الملاءمة والتمثيل الصادق).

5-1 عينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من إحدى الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية وهي (مصرف المنصور الاستثماري).

6-1 منهج البحث:

أعتمد الباحثان على المنهج الاستنباطي التحليلي لعرض مشكلة البحث و لإثبات فرضياته في الجانب النظري ، وأيضا لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث وذلك من خلال الأدبيات ذات الصلة بالدراسة ، أعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي لإتمام الجانب العملي للبحث من خلال

النسيج وتُعدّ الأساس الأكثر استعمالاً وانتشاراً لعقود ، فهي تكلفه الأصل المسجلة والمقاسة والمقييمة عند شراء الأصل من قبل الوحدة الاقتصادية إذ تقييم الأصول التي تم الحصول عليها على أساس كلفة الاستحواذ في حين يتم تقييم الأصول التي يتم الحصول عليها من الإنتاج الخاص على أساس تكلفة الإنتاج ، ان استعمال الكلفة التاريخية كأساس للقياس يسمح للشركات بتقديم بيانات مالية ومعلومات يمكن التحقق منها ، وتكون موضوعية ، أي ان الكلفة التاريخية توجه نحو الماضي وهي عكس أسس التقويم الأخرى تقدم ميزة كبيرة فهي محددة بوضوح ويمكن التحقق منها . [3]

وعموماً يتم تحديد تكلفة الأصل على أساس الكلفة التاريخية طبقاً للقواعد الآتية: [4]

- في تاريخ اقتناء الأصل :عندما يتم اقتناء الأصل نقداً يكون القياس وفقاً للمبلغ المدفوع نقداً ، و إذا تم اقتناء الأصل في مقابل أصل آخر غير نقدي يتم القياس على أساس القيمة العادلة للأصول المتنازل عنها . أما إذا تم الاقتناء في مقابل التزام يكون القياس وفقاً للقيمة الحالية للمبلغ الذي يجب دفعه لسداد هذا الالتزام . وإذا تم الاقتناء بإصدار أسهم سوف يتم القياس طبقاً للقيمة العادلة للأصل ويتم تجاهل القيمة الاسمية للأسهم . وفي ما يأتي حالات شائعة الاستعمال في الحياة العملية:

- عند الاقتناء نقداً القياس سيكون طبقاً للقيمة المدفوعة .
- إذا تم اقتناء أصل من خلال التسيط الدفع لا تعد الفوائد المدينة المرتبطة بعملية التسيط كجزء من تكلفة الأصل.
- عند اقتناء أصل بالأجل بثمن يزيد عن المبلغ النقدي الحالي ، لا تدخل التكاليف المترتبة على ذلك الاقتناء من ضمن تكلفة الأصل بوصفها تكاليف قد نتجت عن أعباء تمويلية ليس لها علاقة بالقيمة الحقيقية للأصل .
- إذا تم اقتناء أصل (تم تصنيعه ذاتياً) فإن تكلفة الأصل تتضمن عناصر الكلفة التاريخية كافة التي تم إنفاقها لإنتاجه والمتمثلة في "تكلفة المواد الأولية والأجور المباشرة والتكلفة الصناعية غير المباشرة" .

البيانات المالية وغير المالية التي تم الحصول عليها من الوحدات الاقتصادية لعينة البحث.

المحور الثاني: مدخل نظري لمفاهيم تقييم الأصول غير المتداولة

1-2 مقدمة عن الأصول غير المتداولة

الأصول هي موارد اقتصادية مملوكة لشركة ما ويُتوقع ان تكون مفيد للقيام بالعمليات المستقبلية للشركة ، وغالباً ما تأتي الفائدة من خلال المنافع الاقتصادية المقبلة على شكل تدفقات نقدية داخلية في المستقبل. قد تأتي التدفقات النقدية الداخلة في المستقبل مباشرة عند تحويل الأصل إلى نقد (بيع الأصل) ، أو بشكل غير مباشر إذ يتم استعمال الأصل في تشغيل الشركة لإنشاء أصول أخرى تؤدي إلى تدفقات نقدية داخلية في المستقبل (المباني والأراضي المستعملة لتصنيع منتج للبيع) ، أو تأتي فائدة الأصول من خلال إمكانات الخدمة التي من الممكن ان يُقدمها الأصل. قد تكون للأصول خصائص مادية محددة مثل المباني أو الآلات أو جرد البضائع. ومن ناحية أخرى ، لا توجد بعض الأصول في شكل مادي أو ملموس ، بل في شكل مطالبات أو حقوق قانونية قيمة؛ ومن الأمثلة على ذلك المبالغ المستحقة من العملاء ، والاستثمارات في السندات الحكومية وحقوق براءات الاختراع التي تحتفظ بها الشركة. [1]

الأصول غير المتداولة وهي الأصول التي لا تعكس تعريف الأصول المتداولة وتضم عناصر متنوعة من الأصول كالاستثمارات طويلة الأجل سواء أكان بالأسهم أو بالسندات ، كما تضم الأصول غير المتداولة الأصول الملموسة طويلة الأجل التي يكون لها كيان مادي مثل المباني والممتلكات والمعدات ، والأصول غير الملموسة التي ليس لها كيان مادي مثل براءة الاختراع ، شهرة المحل ، العلامة التجارية ، وغيرها . [2]

2-2 مداخل تقييم الأصول غير المتداولة

1-2-2 الكلفة التاريخية

تم تطوير محاسبة التكاليف في القرن التاسع عشر كنتيجة للثورة الصناعية ولكن أصولها تعود إلى القرن الخامس عشر عندما تم استعمالها لأول مرة في مصانع

، أي تسجيل العمليات والأحداث وعرضها في القوائم المالية وفقاً لجورها وليس حسب شكلها. [5]

يوفر المعيار الدولي رقم 13 IFRS، "إدارة القيمة العادلة"، إطار عمل مشترك لقياس القيمة العادلة عند الحاجة أو توجب ذلك المعايير الأخرى، ويعرف IFRS 13 القيمة العادلة بأنها "السعر الذي سيتم تسلمه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس". والمبدأ الأساس هنا هو ان القيمة العادلة هي سعر الخروج، من منظور المشاركين في السوق الذين يملكون الأصول أو يدينون بالالتزام في تاريخ القياس، فهو يقوم على منظور المشاركين في السوق وليس الوحدة بذاتها، لذا فإن القيمة العادلة لا تتأثر بنوايا الوحدة اتجاه الأصل أو الالتزام أو بند حقوق الملكية الذي يتم تقييمه بالقيمة العادلة. يتطلب قياس القيمة العادلة من الإدارة تحديد أربعة أشياء: الأصل أو الالتزام المحدد وهو موضوع القياس (بما يتفق مع وحدة قياسها) ، وأعلى وأفضل استعمال للأصول غير المالية؛ وسوق رأس المال (أو، في غيابه، أكثرها فائدة)؛ وتقنية التقييم، يتناول IFRS 13 كيفية قياس القيمة العادلة ولكنه لا ينص على متى يمكن أو ينبغي استعمال القيمة العادلة [6].

وقد عرفت "هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية" القيمة العادلة انها "قيمة تستند إلى المبلغ الذي قد يتوقع المالك بصورة معقولة تلقيه منهم عند بيعهم الحالي . [7]

2-2-3 الكلفة الاستبدالية

يعبر عن الكلفة الاستبدالية بالتكاليف التي قد تتحملها الوحدة من أجل استبدال أصل بأصل مماثل في قدرته الإنتاجية ولا يشترط ان يكون متطابقاً، إذ يتم من خلال الكلفة الاستبدالية استعمال الأسعار الحالية أو الجارية في قياس الأصول والمصاريف المرتبطة باستعمال تلك الأصول عند إعداد القوائم المالية، وفي الكلفة الاستبدالية يتم تجاهل فرضيته ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد والتي تنتج منها أخطاء القياس، ولكن يبقى هذا المدخل متمسك بمبدأ التحقق والمقابلة بين الإيرادات والمصروفات التي ينتج منها أخطاء في التوقيت، ان أهم المفاهيم المتعلقة بتحديد الكلفة الاستبدالية هي:

- عند اقتناء الأصل عن طريق الهبة يتم إثبات قيمة الأصل وفق القيمة المعادلة له في تاريخ الاقتناء.
- إذا تم اقتناء أصل عن طريق المبادلة بأصل غير متماثل يتم إثبات قيمة الأصل المستلم وفق قيمته العادلة للأصل المستلم أو القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه أيهما يكون أكثر دقة ووضوحاً، والاعتراف بالمكاسب والخسائر المرتبطة بعملية المبادلة. أما إذا كانت الأصول متماثلة ففي حال عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة لأي أصل يتم الاعتماد على القيمة الدفترية للأصل المقدم من قبل الوحدة للمبادلة.

أما بعد تاريخ الاقتناء: لا يعترف بأية تغيرات تحدث في أسعار الأصول ، وذلك لأن التغيرات في أسعار الشراء أو البيع للأصول لا تؤثر في الطاقة الكامنة للأصول وأن الوحدة المحاسبية هي ليست شريكا أو طرفا في حدوث التغيرات ، أي انها ليست طرفا في عملية التبادل مع الآخرين طبقا لمفهوم تحقق الإيراد.

2-2-2 القيمة العادلة

شهد العالم في نهاية الألفية الثانية أحداثا مهمة ومرتبطة تتمثل في العولمة وما يترتب على ذلك من هيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة، وازالة الحواجز التي تعيق تبادل السلع والخدمات والاستثمارات بين الدول فضلا عن تطور الأسواق المالية والترابط والاعتماد المتبادل هذا التطور يتطلب من مهنة المحاسبة لتكون على المستوى الذي يمكن من خلالها تلبية احتياجات الأطراف ذات العلاقة في ظل العولمة والتطورات الناتجة إذ نتج عن تلك التطورات اقتصادية ظهور منتجات جديدة مثل الأدوات المالية (أسهم الشركات والسندات وشهادات الإيداع وغيرها من بنود الأصول والخصوم) يتطلب هذا إعادة النظر في مفاهيم القياس المحاسبي ونتيجة القصور في الكلفة التاريخية في مواكبة التطور الاقتصادي جاء استعمال القيمة العادلة كأحد أسس القياس التي قد تكون مناسبة في تقييم أصول الوحدات الاقتصادية إذ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية باستعمال مفهوم القيمة العادلة في قياس أصول الوحدة تلبية لإحتياجات المستثمرين الحاليين والمرقبين من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات، وتقوم القيمة العادلة وفق مبدأ الجوهر فوق الشكل

مداخل التقييم الأخرى في العديد للجان المهنية بهدف تقديم معلومات محاسبية ذات فائدة لمستخدميها لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بما يكون منسجم مع نماذج القرار. [11]

2-2-5 صافي القيمة الحالية

ان قياس صافي قيمة الأصول وفقا لصافي القيمة الحالية يتمثل في خصم قيمة الأموال النقدية ووفقا لهذا المفهوم، فإن القيمة الحالية للأرصدة النقدية الأجلة المتوقع استلامها من أصل ما (أو صرفها عن مسؤولية) هي القيمة ذات الصلة للأصل (أو المسؤولية) التي ينبغي الكشف عنها في الميزانية العمومية، وبموجب هذه الطريقة يكون الدخل مساويا للفرق بين القيمة الحالية لصافي الأصول في نهاية المدة وقيمتها الحالية في بداية المدة، باستثناء تأثيرات الاستثمارات التي يقوم بها المالكون والتوزيعات التي يتم توزيعها على المالكين. وعملية القياس هذه مماثلة للمفهوم الاقتصادي للدخل، لان القيمة الحالية المخصومة ربما تكون أقرب تقدير تقريبي للقيمة الفعلية للأصول المستخدمة ومن ثم يمكن النظر إليها كإمقياس بديل ملائم، يمكن تقديم حجة قوية حول مفهوم التدفقات النقدية المخصومة هو ان الكل يفترض بأن يتم الحصول على كل الأصول مقابل إمكانية الخدمة المستقبلية التي توفرها الشركة، وعلاوة على ذلك هناك افتراض بأن سعر الشراء الأولي قد دفع بسبب الاعتقاد بأن الأصل سيولد إيرادات كافية في المستقبل لجعل اكتسابه جديرا بالاهتمام، وهكذا سواء ضمناً أو صراحة تكون الكلفة الأصلية مرتبطة بالقيمة الحالية للأرصدة النقدية المتوقعة ويترتب على ذلك ان استمرار استعمال الأصل يعني ان قيمته الحالية مرتبطة بما هو متوقع من التدفقات النقدية المستقبلية ومن ثم فإن التغيير في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة يتبعه تغير في القيمة الحالية من مدة إلى أخرى، ومن المفترض ان القيمة الحالية في نهاية المدة تقارب ما ستكون الشركة على استعداد لشراء أصل مشابه ومن ثم الحفاظ على قدرتها التشغيلية الفعلية ومن ثم فإن قياس الدخل الناتج يتوافق مع مفهوم الحفاظ على رأس المال المادي للدخل [12].

1- السعر الجاري الذي يدفع لشراء أصل جديد مماثل للأصل الذي تمتلكه الوحدة ومع تعديل ذلك السعر بمقدار الاستهلاك و التقادم الفني والتكنولوجي.

2- سعر شراء أصل مكافئ في القدرة الإنتاجية في سوق منظمة للأصول المستعملة.

3- تعديل الكلفة التاريخية للأصل من خلال استعمال الارقام القياسية الخاصة بالأسعار والتي تعكس التغيير في مجموع أسعار الأصول التي ينتمي إليها الأصل المراد تقييمه. [8]

وتم تعريف تكلفة الاستبدال على انها السعر الذي سيتم دفعه للحصول على الأصل (سعر الدخول) مع نفس الإمكانية لتقديم الخدمات في تاريخ معين، ومن ثم فإن تكلفة الاستبدال مناسبة كميزة لقياس الأصول التي يمكن استعمالها لتوفير الخدمات، ولكن ليس للأصول التي سيتم تحويلها إلى نقد تعتمد تكلفة الاستبدال على فكرة ان الأصول ذات الإمكانيات المتساوية للخدمة سيتم الحصول عليها في معاملة منظمة. [9]

2-2-4 صافي القيمة القابلة للتحقق

ان الشكل الهجين لقياس التكاليف التاريخية والقيمة العادلة هو استعمال القيمة الصافية القابلة للتحقق، والتي تمثل صافي المبلغ الذي قد تحصل عليه الشركة إذا باعت أصلاً (على سبيل المثال، المخزون الذي انخفضت قيمته السوقية إلى ما دون الكلفة). القيمة الصافية القابلة للتحقق هي حالة خاصة أخرى من نهج القيمة العادلة، ولكنها تشترك أيضاً في سمات تقييم الكلفة التاريخية المعدلة، لأن الكلفة التاريخية توفر نقطة مرجعية لتحديد ما إذا كان صافي التقييم القابل للتحقق قابلاً للتطبيق. ومن ثم فإن هذا النهج المختلط يظهر أوجه التشابه مع مناهج التقييم الأخرى (الكلفة التاريخية والقيمة الجارية على حد سواء) إذ يتم أندرج صافي القيمة القابلة للتحقق ضمن منهج القيمة الجارية بسبب الإشارة إلى أسعار الخروج(البيع) والفرق بينهما هو أنه بدلاً من تقدير كلفة الحصول على أصل مماثل في معاملة افتراضية كما هو في منهج القيمة الجارية، فإن نهج القيمة القابلة للتحقق يركز على المبلغ الذي من المرجح ان تستلمه الشركة مطروحاً منه أي تكاليف ذات صلة بالبيع [10].

ولذلك يعد مدخل القيمة القابلة للتحقق واحد من مداخل التقييم التي تكون مستندة إلى السوق الذي يوصى بتبنيه من ضمن

المحور الثالث: مداخل تقييم الأصول غير المتداولة ودورها في تعزيز الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

1-3 دور الكلفة التاريخية في تعزيز الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

قد توفر الكلفة التاريخية معلومات موضوعية إذ عند استعمال أساس الكلفة التاريخية تعكس تكلفة الخدمات مقدار الموارد المنفقة لشراء الأصول المستهلكة في تقديم الخدمات وتوفر الكلفة التاريخية رابطاً مباشراً للمعاملات التي أجرتها الوحدة بالفعل ومع ذلك ، لما كانت التكاليف المستخدمة هي تلك التي تم ترحيلها من مدة سابقة بدون تعديل لتغيرات الأسعار فإنها لا تعكس تكلفة الأصول سواء في تاريخ التقرير أو في الوقت الذي يتم فيه استهلاك الأصول. نظراً لأن تكلفة الخدمات يتم الإبلاغ عنها باستعمال الأسعار السابقة ، فإن المعلومات التي يتم إعدادها على أساس الكلفة التاريخية لن تسهل تقييم الكلفة المستقبلية المحتملة لتقديم الخدمات إذا كانت التغيرات في الأسعار كبيرة. [13]

ومن أوجه عدم الملاءمة والتمثيل الصادق في معلومات الكلفة التاريخية أنها تصبح أقل ملاءمة بمرور الوقت ، قد لا تحمل القيمة المعروضة للأصول في قائمة المركز المالي بالكلفة التاريخية ، أي علاقة بقيمتها الحالية وما قد يكلف استبدالها وستكون مصاريف الاستهلاك المقابلة منخفضة أيضاً ، مما يؤدي إلى المبالغة في تقدير الأرباح بالقيمة الحقيقية ، وهذا مفضل بشكل خاص عند محاولة التنبؤ بالأداء المستقبلي أو مقارنة النتائج مع نتائج شركة بأصول جديدة أو معاد تقييمها ، فضلاً عن ذلك فإن المبالغة في الربح بسبب انخفاض مصاريف الاستهلاك يمكن ان تؤدي إلى توزيع الكثير من الأرباح ، مما يزيد من احتمالية تمويل عمليات شراء الأصول الجديدة عن طريق القروض . في مدة التضخم تخضع القوائم المالية القائمة على الكلفة التاريخية لتشويه إضافي سوف تواكب إيرادات المبيعات معدل التضخم وكذلك تكلفة المشتريات ومع ذلك فإن استعمال طريقة FIFO لتقييم المخزون (والى حد ما طريقة المتوسط المرجح) سيتم تقييم المخزون المستعمل في أقرب وقت (ومن ثم أرخص) ويؤدي ذلك إلى التقليل من تكلفة المبيعات والإفراط في تقدير الأرباح . [14]

2-3 دور القيمة العادلة في تعزيز الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

جادل أنصار محاسبة القيمة العادلة خلال مدد متعاقبة في الماضي بأن تقييم الأصول والخصوم والأرباح على أساس القيم العادلة ، بدلاً من التكاليف التاريخية ، يقدم معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين . وقد شهد رئيس لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC السابق رينشارد بريدن عام 1990 أمام لجنة البنوك والإسكان والشؤون الحضرية بمجلس الشيوخ الأمريكي ، قائلاً إنه يعتقد ان البيانات المستندة إلى السوق هي المعلومات المالية الأكثر ملاءمة . كما دعا إلى الانتقال إلى محاسبة القيمة العادلة للشركات العامة والمؤسسات المالية جميعاً. وفي 1990 و 1991 أصدر مكتب معايير المحاسبة المالية معيارين للمحاسبة ركزا على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية: بيان رقم SFAS.No105 يتضمن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية التي تنطوي على مخاطر خارج الميزانية العمومية وأدوات مالية تركز على مخاطر الائتمان، وبيان رقم 107 SFAS.No الذي يتضمن افصاحات حول القيمة العادلة للأدوات المالية ، وفي عام 1993 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية بيان رقم SFAS No 115 يحتوي على محاسبة بعض الاستثمارات في سندات الدين والأسهم ، والذي غير كيفية احتساب الشركات والإبلاغ عن الأوراق المالية التي تحتفظ بها للاستثمار ، وكانت الشركات الأكثر تأثراً بهذه المعايير المحاسبية المؤسسات المالية مثل البنوك والادخار ، طلب بيان SFAS رقم 115 من الشركات قياس القيم العادلة للأدوات المالية التي سيتم تداولها أو إتاحتها للبيع و أدخل المعيار بعض التغييرات على سندات الدين لكنه لم يعالج قضايا إعداد التقارير المالية جميعاً. بموجب بيان SFAS رقم 115 ، تقدم المصارف والمؤسسات الاقتصادية تقارير عن القيم العادلة لهذه الأدوات المالية في ميزانياتها العمومية ومكاسب أو خسائر من جراء التغيير في القيم العادلة في قوائم دخلها . [15]

ان الكشف عن القوائم المالية باستعمال نموذج القيمة العادلة يساعد المستثمرين في تقييم الأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية ، كما ان التقديرات التي تستند إلى قيم السوق الحالية تكون ملاءمة بشكل أكبر بالنسبة للمستثمرين لأنه سيكون من الأسهل تقدير التدفق النقدي المستقبلي ،

و المعاملات الفعلية والتي قد تكون مفيدة لتقييم المساءلة ، و (ب) التكاليف على أساس الأسعار الحالية ، وهو أمر مفيد لتقييم الموارد المستقبلية . وفي حالة الممتلكات والمنشآت والمعدات من المهم التمييز بين التغييرات التي هي تكلفة استهلاك الخدمة المحتملة (أي الاندثار) من التغييرات الناتجة عن تغير الأسعار. [18]

4-3 دور القيمة القابلة للتحقق في تعزيز الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

قد تكون المعلومات المعدة على أساس القيمة القابلة للتحقق تعزز من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية لملاءمة أكثر من المعلومات المعدة على أسس أخرى ، على سبيل المثال عندما تُظهر القيمة القابلة للتحقق أسعار السوق الحالية بعد خصم تكاليف الإنجاز ، فإنها تتيح للمستثمرين والمقرضين والمنظمين لمعرفة ما يمكن تحقيقه (صافي) عند التخلص من الأصول التجارية المختلفة . قد يرى البعض انها أكثر فائدة من القيمة العادلة ، لأنها تتكيف مع العوامل المعروفة الخاصة بالوحدة مثل الشروط التعاقدية التي ستطبق على التصرف في الأصول . أيضًا عندما تُظهر القيمة القابلة للتحقق ما يمكن تحقيقه في البيع القسري ، تكون ملاءمة لاسيما عندما لا يكون النشاط التجاري مستمرًا أو ربما يكون لمدة محدودة. الحجة القائلة بان القيمة القابلة للتحقق كمقياس لتكلفة الفرصة البديلة وهي ان صافي سعر البيع الإجمالي يمثل مبلغًا لا يمكن تحقيقه بالكامل أبدًا ، لأنه من الناحية العملية ستكون هناك دائمًا تكاليف ذات صلة من شأنها تقليل الربح (أو زيادة الخسارة) على ما يبدو في الميزانية العمومية تنتظر ان تتحقق ومن ثم يمكن تضليل مستخدمي الحسابات فيما يتعلق بالقيمة المتوقعة لعمليات الإنجاز. [19]

5-3 دور القيمة الحالية في تعزيز الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

قد تعزز المعلومات التي يتم إعدادها على أساس القيمة الحالية من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية لبعض الأغراض من المعلومات التي يتم إعدادها على أسس أخرى، على سبيل المثال لابد ان تكون القيمة الحالية من المعلومات ملامة لكل هؤلاء الذين لديهم مصلحة في القيمة الحالية للتدفقات النقدية في المستقبل للشركة: من الواضح إلى حد كبير ان المستثمرين والودائنين والموظفين وعلى

ولاسيما عندما يتعلق الأمر بجزء المحفظة الاستثمارية المحفوظ بها للتداول ، وتعكس القيمة العادلة للأصول قدرتها الحالية على خلق التدفقات النقدية المستقبلية . وتعدّ هذه ميزة كبيرة لنموذج القيمة العادلة من حيث الملاءمة. [16]

نظراً لأن محاسبة القيمة العادلة تستعمل معلومات محددة للوقت وظروف السوق الحالية فإنها تحاول تقديم أكثر التقديرات الممكنة لملاءمة و لها قيمة تبوية كبيرة وتشجع الإجراءات التصحيحية الفورية، تعمل محاسبة القيمة العادلة على تعزيز القدرة التنبؤية للقوائم المالية على عكس الطرق المحاسبية الأخرى - مثل الكلفة التاريخية، تتطلب محاسبة القيمة العادلة من الشركة الإفصاح عن معلومات شاملة حول المنهجية المستخدمة ، والاقتراض ، والتعرض للمخاطر ، والحساسيات ذات الصلة وغيرها من القضايا التي تؤدي إلى قوائم مالية دقيقة. يمكن تضمين المزيد من المعلومات الملاءمة عندما يكون هناك أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها والتي لا يستطيع المديرين التأثير عليها مادياً . [17]

3-3 دور الكلفة الاستبدالية في تعزيز الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

الميزة الرئيسية لتكلفة الاستبدال مقارنة بقواعد القياس الأخرى هي ملاءمتها (لكل من المساءلة وأغراض صنع القرار). تعكس تكلفة الاستبدال الظروف الاقتصادية السائدة في تاريخ التقارير المالية ، كما تعكس الوضع الاقتصادي للوحدة ، لأن إمكانات الخدمة جميعها التي يوفرها الأصل لهذه الوحدة تنعكس في قيمتها الدفترية ، في حالة الأصول المحفوظ بها لتقديم الخدمات توفر تكلفة الاستبدال معلومات ملاءمة ، لأنها تعكس تكلفة الخدمات المستقبلية المحتملة التي تعزى إلى الأصل . كما يتوافق استعمال تكلفة الاستبدال مع مفهوم القدرة التشغيلية لصيانة رأس المال إذ يشير الفائض إلى المدى الذي تتجاوز فيه إيرادات المدة الكلفة الحالية للأصول المستعملة في تقديم الخدمات في تلك المدة ، والأصول التي يجب استبدالها إذا كان سيتم تقديم مستوى الخدمات نفسه في المدد المستقبلية . ومن الممكن الجمع بين الكلفة التاريخية ومعلومات تكلفة الاستبدال من خلال الإبلاغ بشكل منفصل عن مدى انعكاس التغييرات في الأسعار أو التكاليف خلال السنة. يشار إلى هذه التغييرات في الأسعار أحياناً باسم "مكاسب الحيازة المحققة". يسمح هذا للبيانات المالية بالإبلاغ عن كلٍّ من (أ) التكاليف على أساس

المرجح لتكلفة رأس المال (WACC) والتدفقات النقدية المخصومة للوصول إلى القيمة العادلة للوحدة الاقتصادية عينة البحث ومن ثم الوصول إلى قيمة الأصول غير المتداولة.

4-2-1 تحليل متغيرات المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال

يعد المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال البنينة الأساسية لكثير من القرارات المالية والمحاسبية للعديد من المستخدمين للمعلومات المحاسبية ، ويساعد في تحديد قيمة الوحدة الاقتصادية بوصفه كمعدل مناسب لخصم التدفقات النقدية المستقبلية . ووفقا لذلك يعد المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال أدنى معدل عائد مطلوب يمكن ان تحققه الوحدة الاقتصادية وفقا للمزيج التمويلي الأمثل الذي يفقه يتم تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية في السوق ويتكون من جزئين: تكلفة التمويل بحقوق الملكية ، وتكلفة التمويل بالدين.

أ- تكلفة التمويل بحقوق الملكية

تمثل تكلفة التمويل بحقوق الملكية أدنى معدل عائد ترغب الوحدة الاقتصادية تحقيقه لتعويضها عن مخاطر الاستثمار التي قد تتعرض لها ، وعن التغيرات في القيمة الزمنية للنقود، وهي تساوي أيضا تكلفة الفرصة البديلة التي يتحملها المستثمر نتيجة الاستثمار، ويرتبط المعدل المطلوب ارتباطا طرديا بالمخاطر، فكلما تزداد المخاطر ترتفع كلفة التمويل بحقوق الملكية، ويتم الوصول إلى المعدل المطلوب وفقا لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM)، ويعد من أكثر الأساليب استعمالاً في هذا المجال ، ويتكون هذا النموذج من ثلاث متغيرات رئيسية: وهي المعدل الخالي من المخاطرة R_f ، وهو (5.34) وفقا للنشرات الإحصائية الصادرة من البنك المركزي العراقي لسنة 2019، ومعدل عائد السوق R_m ، ومعامل بيتا لأسهم الوحدة الاقتصادية β ، ومن خلال هذه المتغيرات الثلاثة يتم احتساب معدل العائد المطلوب للوحدة الاقتصادية ويكون وفق الصيغة الآتية :

$$R=R_f+(R_m-R_f)\beta \quad \dots\dots\dots (1)$$

أساس افتراضات معينة، فإنه يوفر تقييماً للأعمال التجارية، وتستعمل لهذا الغرض من قبل محلي الاستثمار ومستثمري الأسهم الخاصة. والواقع ان القيمة الحالية التي تستند إلى التدفقات النقدية في المستقبل، لا بد ان تكون ملائمة لما يذكر واضعو المعايير ان الغرض الرئيس من إعداد التقارير المالية هو المساعدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل . [19]

المحور الرابع: الجانب العملي والتطبيقي

1-4 نبذة تعريفية عن عينة البحث

4-1-1 مصرف المنصور الاستثماري

أسس مصرف المنصور الاستثماري كشركة مساهمة خاصة برأس مال قدرة (55) مليار دينار مدفوع بالكامل ، وذلك بموجب شهادة التأسيس في 13 ايلول لعام 2005، الصادرة من قبل وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات، وفقا لقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل ، وقد حصل المصرف على موافقة البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في 20/2/2006 ، لمنح شركة (مصرف المنصور للاستثمار) إجازة لممارسة الصيرفة وفقا لقانون المصارف النافذ بعد استكمال المصرف للنظام الداخلي الخاص به . يقوم المصرف بالأنشطة والعمليات المصرفية كافة بموجب قانون المصارف 94 لسنة 2004 وقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، واي تعليمات وشروط يصدرها البنك المركزي العراقي ، إذ يمارس المصرف بموجب ذلك مختلف الأنشطة الاستثمارية في داخل العراق وخارجه، ويقوم بمنح السلف والقروض ، وخصم الكمبيالات، واستقطاب الودائع بمختلف انواعها سواء أكانت من داخل العراق أو خارجه من أجل توظيفها في مجالات الاستثمار وعمليات التحويل المالي ، فضلا عن فتح الاعتمادات المستندية ، وإصدار خطابات الضمان، فضلا عن الأعمال المصرفية المتنوعة الأخرى جميعا.

4-2 تقييم الأصول غير المتداولة

يتم تقييم الأصول غير المتداولة وفقا للقيمة العادلة من خلال استعمال مدخل الدخل وباستعمال نموذج المتوسط

الجدول رقم (1) : أسعار الافتتاح والإغلاق لأسهم مصرف المنصور الاستثماري

السنة	الأشهر	سعر الافتتاح	سعر الإغلاق	التوزيعات النقدية	المؤشر	النتائج	
						عائد السوق	عائد السهم
2015	كانون الثاني	0.84	0.8		61.46	-0.04762	-0.33196
	شباط	0.81	0.77		70.49	-0.04938	0.146925
	اذار	0.77	0.79		72.845	0.025974	0.033409
	نيسان	0.79	0.79		870.03	0	10.94358
	ايار	0.79	0.97		967.37	0.227848	0.111881
	حزيران	0.97	0.95		1000.56	-0.02062	0.03431
	تموز	0.94	0.9		903.4	-0.04255	-0.09711
	اب	0.89	0.87		872.03	-0.02247	-0.03472
	ايلول	0.87	0.87		844.9	0	-0.03111
	تشرين الأول	0.86	0.84		781.56	-0.02326	-0.07497
	تشرين الثاني	0.86	0.86		718.64	0	-0.08051
	كانون الأول	0.85	0.87	0.05115	730.56	0.083706	0.016587
2016	كانون الثاني	0.85	0.84		638.54	-0.01176	-0.12596
	شباط	0.84	0.9		621.93	0.071429	-0.02601
	اذار	0.9	0.82		579.86	-0.08889	-0.06764
	نيسان	0.82	0.85		551.22	0.036585	-0.04939
	ايار	0.84	0.85		510.23	0.011905	-0.07436
	حزيران	0.85	0.96		539.47	0.129412	0.057307
	تموز	0.98	0.9		568.77	-0.08163	0.054313
	اب	0.9	0.96		560.73	0.066667	-0.01414
	ايلول	0.95	0.95		561.01	0	0.000499
	تشرين الأول	0.97	0.95		604.5	-0.02062	0.077521
	تشرين الثاني	0.96	0.99		636.28	0.03125	0.052572
	كانون الأول	0.99	0.99	0.03055	649.48	0.030859	0.020746
2017	كانون الثاني	0.99	1.1		712.27	0.111111	0.096677
	شباط	1.1	1.05		734.84	-0.04545	0.031687
	اذار	1.05	0.94		664.46	-0.10476	-0.09578
	نيسان	0.94	0.89		634.98	-0.05319	-0.04437
	ايار	0.87	0.85		591.44	-0.02299	-0.06857
	حزيران	0.85	0.73		576.11	-0.14118	-0.02592
	تموز	0.74	0.76		575.61	0.027027	-0.00087
	اب	0.76	0.78		576.58	0.026316	0.001685

0.018454	-0.06329	587.22		0.74	0.79	ايلول	2018
-0.0359	0	566.14		0.74	0.74	تشرين الأول	
0.009556	0.013514	571.55		0.75	0.74	تشرين الثاني	
0.015729	0.120013	580.54	0.05001	0.79	0.75	كانون الأول	
0.017036	-0.03797	590.43		0.76	0.79	كانون الثاني	
0.075606	0.155844	635.07		0.89	0.77	شباط	
-0.00394	0.011364	632.57		0.89	0.88	اذار	
-0.04041	0.02381	607.01		0.86	0.84	نيسان	
-0.0218	0.034884	593.78		0.89	0.86	ايار	
-0.02479	-0.04494	579.06		0.85	0.89	حزيران	
0.005837	0.047059	582.44		0.89	0.85	تموز	
-0.03606	0.056818	561.44		0.93	0.88	اب	
-0.05224	-0.19318	532.11		0.71	0.88	ايلول	
-0.04879	-0.07042	506.15		0.66	0.71	تشرين الأول	
-0.01606	-0.01538	498.02		0.64	0.65	تشرين الثاني	
0.024296	0.062484	510.12	0.04999	0.63	0.64	كانون الأول	
-0.03503	0.111111	492.25		0.7	0.63	كانون الثاني	
-0.05509	0.041667	465.13		0.75	0.72	شباط	
0	-0.2	465.13		0.6	0.75	اذار	
-0.00112	0	464.61		0.6	0.6	نيسان	
0.063365	0.2	494.05		0.72	0.6	ايار	
0.004574	-0.04167	496.31		0.69	0.72	حزيران	
-0.03268	-0.01449	480.09		0.68	0.69	تموز	
-0.01433	0	473.21		0.68	0.68	اب	
0.004797	-0.01471	475.48		0.67	0.68	ايلول	
0.01958	-0.02985	484.79		0.65	0.67	تشرين الأول	
0.002083	-0.03077	485.8		0.63	0.65	تشرين الثاني	
0.016385	0.174587	493.76	0.06999	0.67	0.63	كانون الأول	

المصدر: اعداد الباحثان

بمقدار (0.6) دينار. وحقق أعلى سعر إغلاق في عام 2017 لشهر كانون الثاني بمقدار (1.1) دينار.

ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (1) تم استخراج متوسط عائد السهم وعائد محفظة السوق للوحدة الاقتصادية ولسنوات عينة البحث واستخراج معامل بيتا والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

يتضح من خلال الجدول رقم (1) تحقيق المصرف لأدنى سعر افتتاح في عام 2019 لشهري نيسان و ايار بمقدار (0.6) دينار وحقق المصرف أعلى سعر افتتاح في عام 2017 لشهر شباط بمقدار (1.1) دينار، كما حقق المصرف أدنى سعر إغلاق في عام 2019 لشهري اذار ونيسان

الجدول رقم (2) : نتائج بيانات الوحدة الاقتصادية عينة البحث للتوصل إلى بيتا مخاطر الأسهم

اسم الشركة	متوسط عائد السهم	متوسط عائد السوق	المخاطر النظامية	الارتباط بين عائد السهم وعائد السوق	معامل التحديد R2	الانحراف المعياري للسوق	الانحراف المعياري لعائد السهم	البيتا
المنصور	0.00667	0.17159	0.00659	0.00589	0.00003	1.41580	0.08118	0.0034

المصدر: اعداد الباحثان من خلال الاعتماد على البرامج التطبيقية والمعادلات الرياضية

التفسيرات المتوقعة للقيم النتائج لمعامل (بيتا) يمكن توضيحها بما يأتي:

$\beta > 1$ ارتباط ايجابي والتغير في عوائد الأسهم أكبر من التغير في عوائد السوق.

$\beta < 0$ ارتباط عكسي بين عوائد الأسهم وعوائد السوق .

وبعد اكتمال المتغيرات كلها لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) سوف يتم حساب معدل كلفة التمويل بحقوق الملكية من بعد احتساب معالم نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) . ومن خلال ايجاد العلاقة ما بين المعدل الخالي من الخاطرة لعام 2019 ومتوسط عائد السهم للوحدة الاقتصادية ومعامل بيتا تم التوصل إلى المعدل المطلوب، وكما هو موضح في الجدول رقم (3) وباستعمال المعادلة رقم (1) الآتية:

$\beta = 0$ لا يوجد ارتباط بين عوائد الأسهم وعوائد السوق.

$0 < \beta < 1$ ارتباط ايجابي والتغير في عوائد الأسهم أقل من التغير في عوائد السوق.

$\beta = 1$ الارتباط ايجابي إذ تتغير عوائد الأسهم بالتغير نفسه في عوائد السوق.

$$R = R_f + (R_m - R_f)\beta \quad \dots \dots \dots (1)$$

الجدول (3) : معالم نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM)

اسم الشركة	المعدل الخالي من المخاطرة %	متوسط عائد السوق	بيتا السهم β	معدل العائد المطلوب %
المنصور	0.0534	0.17159	0.0034	0.05344

المصدر: اعداد الباحثان

ومن خلال نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) توصل الباحثان إلى المعدل المطلوب والذي يمكن عن طريقة الوصول إلى تكلفة التمويل بحقوق الملكية.

الجدول (4) : يبين مجموع حقوق الملكية للوحدة الاقتصادية عينة البحث المبالغ بالملايين

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	إجمالي حقوق الملكية
المنصور	250,000	279,661

المصدر: اعداد الباحثان

ب- تكلفة التمويل بالدين

الضرائب. وتكون نسبة الديون لعينة البحث(مصرف المنصور الاستثماري) صفرأ، وعليه تعتمد الوحدة الاقتصادية بشكل كامل على التمويل بحقوق الملكية فقط. وادناه الجدول رقم (5) يبين المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.

تستعمل تكلفة التمويل بالدين بعد الضرائب 1- T)After (tax cost of debt) لحساب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال(WACC) ، وهو معدل الفائدة على الدين مطروحا منه وفورات الضرائب الناتجة ، بسبب استقطاع الفائدة من

الجدول (5) : المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال

اسم الوحدة الاقتصادية	تكلفة حقوق الملكية	تكلفة الديون	المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال
مصرف المنصور	0.05344	0	0.05344

المصدر: اعداد الباحثان

السنوي مطروحا منة صافي الاستثمارات الجديدة . ويتم احتسابه وفق الصيغة الاتية:

التدفق النقدي الحر = صافي التدفق النقدي التشغيلي - الإنفاق الاستثماري - توزيعات الأرباح النقدية (2)

ويعرض الجدول من (6) التدفق النقدي الحر للوحدة الاقتصادية عينة البحث ولسنوات عينة البحث.

الجدول رقم (5) يوضح التوصل إلى المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال من خلال جمع تكلفة التمويل بحقوق الملكية مع تكلفة التمويل بالدين.

3-4 التدفق النقدي الحر

يقصد به التدفق الزائد والذي يتحقق للشركة من خلال ربح العمليات التشغيلية بعد الضريبة مضافا لية قسط الاندثار

الجدول رقم (6) : التدفق النقدي الحر لمصرف المنصور الاستثماري-المبالغ بالآلاف

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
صافي الربح قبل الضريبة	24203353	16967438	17508753	24264636	9742935
الضريبة	4722175	8523442	2760620	2674962	3100491
الاندثار	846801	887617	871835	1144867	911664
التغير في رأس المال العامل	166,911,965	24067162	203899713	237954969	-71200866
صافي التدفق النقدي التشغيلي	187239944	33398775	219519681	260689510	-63646758
الانفاق الرأسمالي	5338392	1952938	10439602	2024423	1557624
توزيع الارباح النقدية	13788854	7637297	12503060	12499931	17499930
التدفق النقدي الحر	168112698	23808540	196577019	246165156	-82704312

المصدر: اعداد الباحثان

القيمة النهائية Terminal Value

ان مدة التوقعات والتي يحتسب على أساسها التدفق النقدي الحر لا تغطي مدة التشغيل الاقتصادي الفعلية للمشروع، وعليه استوجب معرفة قيمة الوحدة الاقتصادية بعد مدة التوقعات والتي تسمى بالقيمة النهائية، هي تخصم بسعر الخصم نفسه للتدفقات النقدية الحرة، ومن ثم يجمعان للوصول إلى قيمة الوحدة الاقتصادية بعد استبعاد الديون، ويتم الوصول إلى صافي الأصول (حقوق الملكية) للوحدة من خلال المعادلة الرياضية الآتية:-

القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحرة + القيمة الحالية للقيمة

النهائية - الديون (3)

ويمكن احتساب القيمة النهائية باستعمال Perpetuity

Growth Model**نموذج الديمومي الابدي Perpetuity Growth Model**

تستند هذه الطريقة على نموذج (Gordon Growth) والذي يفترض ان الوحدة الاقتصادية في حالة نمو مستمر أبدي ومستقر بمعدلات النمو نفسها المفترضة للوصول إلى التدفق النقدي الحر .

ويوضح الجدولين رقم (7-8) التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية والقيمة النهائية بالاعتماد على التدفق النقدي الحر لمتوسط سنوات عينة البحث وبالاعتماد على نموذج الديمومي الابدي

إذ ان

$$TV = \frac{FCF * (1+G)}{WACC - G}$$

FCF: متوسط التدفق النقدي الحر لسنوات عينة البحث.

G: معدل النمو السنوي الدائم للتدفقات النقدية (يفترض الباحثان ان الوحدة مستمرة بالمستوى نفسه لتوليد التدفقات النقدية الحرة وعدم افتراض نسبة للنمو) .

WACC: المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال .

يبين الجدول رقم (6) تحقيق مصرف المنصور لأعلى صافي بح قبل الضريبة في سنة 2018 وقدره (242.6) مليار دينار عراقي ثم تليها السنوات 2015، 2017، 2016 على التوالي ، وحقق المصرف في سنة 2019 أدنى صافي ربح قبل الضريبة إذ بلغ (9.7) مليار دينار ، وحققت الوحدة الاقتصادية أعلى صافي تدفق نقدي تشغيلي في سنة 2018 الذي بلغ (260.6) مليار دينار، في حين حققت الوحدة أدنى صافي تدفق نقدي تشغيلي في سنة 2019 والبالغ (-63.6) مليار دينار، ويتضح من خلال الجدول (6) قيام المصرف بتوزيع ارباح نقدية خلال السنوات الخمسة لعينة البحث ، وتحقق في سنة 2018 أعلى تدفق نقدي حر بلغ (246) مليار دينار، لذا تُعدّ هذه السنة الأفضل بالنسبة لمصرف المنصور من بين سنوات عينة البحث .

4-4 طريقة خصم التدفقات النقدية

يتم استعمال طريقة التدفقات النقدية المخصومة للوصول إلى تقدير القيمة العادلة ، وتُعدّ طريقة شائعة الاستعمال في تقدير القيمة العادلة، إذ يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى القيمة الحالية ، وذلك بمعدل عائد يمثل القيمة الزمنية للنقود، ومن أجل الوصول للقيمة العادلة للوحدة الاقتصادية حسب هذه الطريقة ينبغي اتباع الخطوات الآتية:

- 1- تحديد خطة عمل لعدة السنوات.
- 2- إعداد قائمة التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية للوصول لصافي التدفق النقدي الحر.
- 3- التوصل للقيمة النهائية Terminal Value.
- 4- تحديد سعر الخصم المناسب الذي يمثل المتوسط المرجح لتكلفة الأموال المستثمرة بشقيها الممول من حقوق الملكية أو من الدين.
- 5- خصم التدفقات النقدية الحرة بسعر الخصم.
- 6- خصم القيمة النهائية بسعر الخصم نفسه.
- 7- استبعاد قيمة الديون على الوحدة الاقتصادية للتوصل إلى صافي حقوق المساهمين.

الجدول رقم (7): التدفقات النقدية الحرة والقيمة النهائية للوحدة الاقتصادية- المبالغ بالآلاف

اسم الوحدة الاقتصادية	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة النهائية
المنصور	168112698	23808540	196577019	246165156	-82704312	2065715198

المصدر: اعداد الباحثان

جدول رقم (8) صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحرة والقيمة النهائية-المبالغ بالآلاف

اسم الوحدة الاقتصادية	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة النهائية المخصومة
المنصور	159584502	21454240	168152500	199888293	-63749844	1592287260

المصدر: اعداد الباحثان

ووفق المعادلة الآتية قد تم احتساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحرة والقيمة النهائية :-
التدفق النقدي الحر *معامل الخصم للتدفقات النقدية غير منتظمة لكل سنة باستعمال معادلة $1 \div (1+R)^n$.

الجدول رقم (9) : القيمة العادلة لصافي الأصول للوحدة الاقتصادية عتية البحث (المبالغ بالآلاف)

اسم الوحدة الاقتصادية	مجموع التدفقات النقدية الحرة المخصومة (1)	القيمة النهائية المخصومة (2)	قيمة الوحدة الاقتصادية 1+2=3	الديون المستحقة (4)	صافي الأصول (حقوق الملكية) -3 4=5
المنصور	485,329,691	1592287260	2077616951	1171202407	906414544

المصدر: اعداد الباحثان

الدفترية وبالنسبة نفسها تلك تقدر القيمة العادلة للأصل بالنسبة لمجموع الأصول بالقيمة العادلة.

وفيما يأتي الميزانية العمومية لمصرف المنصور الاستثماري بالقيمة العادلة بالنسبة للأصول غير المتداولة.

ومن خلال جمع التدفقات النقدية الحرة والقيمة النهائية وطرح الديون المستحقة على الوحدة تم التوصل إلى صافي الأصول بالقيمة العادلة. وتحتسب القيمة العادلة للأصول غير المتداولة التي تُقيم بالقيمة العادلة من خلال التوصل إلى نسبة ما يشكله الأصل بالنسبة لمجموع الأصول بالقيمة

الميزانية العمومية لمصرف المنصور الاستثماري كما في 2019/12/31

بيانات الوحدة الاقتصادية المعدلة	بيانات الوحدة الاقتصادية	البيان
1,174,792,266,929	1,174,792,266,929	نقد وارصدة لدى البنك المركزي العراقي
39,884,885,772	39,884,885,772	ارصدة لدى المصارف
109,127,024,624	109,127,024,624	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
94,029,225,940	94,029,225,940	استثمارات مالية
172,725,544,343	29,040,435,227	الأصول الثابتة
7,509,806,276	1,289,065,683	الأصول غير الملموسة
13,447,393,318	13,447,393,318	الأصول الأخرى
1,611,516,147,202	1,461,610,297,493	مجموع الأصول
		المطلوبات وحقوق الملكية
26,665,978,300	26,665,978,300	ودائع المصارف
1,130,942,290,815	1,130,942,290,815	ودائع العملاء
6,151,794,396	6,151,794,396	تأمينات نقدية

1,464,676,764	1,464,676,764	مخصص ضريبة الدخل
10,615,247,236	10,615,247,236	مخصصات متنوعة
5,977,667,319	5,977,667,319	مطلوبات أخرى
1,181,817,654,830	1,181,817,654,830	مجموع المطلوبات
250,000,000,000	250,000,000,000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
8,492,865,161	8,492,865,161	احتياطي الزامي
7,415,882,070	7,415,882,070	احتياطيات أخرى
150,059,803,898	153,954,189	احتياطي قيمة عادلة
13,729,941,243	13,729,941,243	ارباح مدورة
429,698,492,372	279,792,642,663	مجموع حقوق الملكية
1,611,516,147,202	1,461,610,297,493	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

- 1- ان لكل مدخل من مداخل التقييم الأصول غير المتداولة (الكلفة التاريخية ، القيمة العادلة ، الكلفة الاستبدالية ، صافي القيمة القابلة للتحقق ، صافي القيمة الحالية) مزاياه و عيوبه والتي تنعكس على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية بشكل متفاوت.
- 2- ان تقييم الأصول غير المتداولة وفقا لمداخل تقييم الأصول التي تتطلبها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي (القيمة العادلة) تعزز من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، وتؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم والكشوفات المالية للوحدة الاقتصادية .
- 3- يمكن الوصول إلى القيمة العادلة من خلال التدفقات النقدية المخصومة ، وتعد من المقاييس المفضلة في البيئة العراقية ، وذلك بسبب عدم وجود أسواق نشطة أو مماثلة يمكن من خلالها الوصول إلى القيمة العادلة للأصول غير المتداولة، كما ان التدفقات النقدية المخصومة تُعدّ من المؤشرات الجيدة لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية.
- 4- ان القيمة العادلة لمصرف المنصور أكبر من القيمة الدفترية ، إذ بلغت (906) مليار و ان صافي القيمة التحصيلية قد خفض من بنود بعض الأصول ، وهذا أدى إلى اظهار أقيام الأصول بقيمتها الحقيقية في القوائم المالية .

يتضح من خلال الميزانية العمومية لمصرف المنصور الاستثماري وجود فرق بين التقييم وفقا للكلفة التاريخية والتقييم وفقا للقيمة العادلة ، إذ تغيرت بنود الأصول غير المتداولة في الميزانية العمومية بشكل جوهري، وهذا من شأنه ان يعكس أقيام الأصول الحقيقية والتي تعزز من المعلومات التي تتمتع بالخصائص الأساسية لتلك المعلومات . ان تقييم الأصول غير المتداولة بالقيمة العادلة يعكس الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية من خلال اظهار الاصول غير المتداولة في الميزانية بقيمتها الحقيقية ومركزها المالي والاقتصادي بالنسبة للوحدة الاقتصادية. نلاحظ من خلال الميزانية العمومية ان تقييم الأصول غير المتداولة (والأصول الثابتة، والأصول غير الملموسة) وفقا للقيمة العادلة قد عمل على زيادة أقيام هذه الأصول فالأصول الثابتة أصبحت (172.7) مليار بعد ما كانت (29) مليار وفقا لبيانات الوحدة ، وكما ازدادت الأصول غير الملموسة من (1.2) مليار إلى (7.5) مليار . ومن ثم فإن هذه التغيرات اثرت على حقوق الملكية إذ عملت على زيادة احتياطي القيمة العادلة .

المحور الخامس الاستنتاجات والتوصيات

1-5 الاستنتاجات

توصل الباحثان من خلال الدراسات ، والبيانات ، والمعلومات إلى استنتاجات عدة تتلخص في النقاط الآتية:

2-5 التوصيات

ومن خلال دراسة الجانب النظري والعلمي للبحث وما توصل إليه الباحثان من استنتاجات يمكن وضع التوصيات الآتية :

1. ضرورة الانتقال من التقييم وفقا للكافة التاريخية إلى مداخل التقييم التي تتطلبها المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية (القيمة العادلة) لتقييم الأصول غير المتداولة للوحدة الاقتصادية، وذلك بسبب عدم ملاءمة التقييم وفق الكلفة التاريخية ونشويته للمركز المالي للوحدات.
2. العمل على تبني مدخل (القيمة العادلة) لتقييم الأصول غير المتداولة إذ يعزز هذا المدخل من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، ويؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم والكشوفات المالية للوحدة الاقتصادية والذي يُؤثر إيجابيا في نوعية القرارات التي تُتخذ من قبل المستخدمين.
3. الاعتماد على القيمة العادلة للأصول غير المتداولة التي يمكن الحصول عليها من خلال التدفقات النقدية المخصومة، وذلك في حالة عدم وجود أسواق نشطة أو مماثلة يمكن من خلالها الوصول إلى القيمة العادلة للأصول غير المتداولة، وكما يمكن الاعتماد عليها لقياس أداء الوحدات الاقتصادية.

المصادر

- "Ovidius" University Annals, Economic Sciences Series, Volume XVII, Issue 1 PP (497-502).
- [4] شاهين، علي عبد الله (2011) "النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي" الطبعة الاولى، افاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة ، فلسطين.
- [5] ELFAKĪ. A. A, HAMMAD. M.E (2015) " The Impact of the Application of Fair Value Accounting on the Quality of Accounting Information. An Empirical Study on a Group of Companies Listed on the Khartoum Stock Exchange" International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 5(1) PP (148-160).
- [6] PwC (2019)" IFRS overview 2019" Price waterhouse Coopers LLP, UN. www.pwc.com/structure
- [7] Massa. S (2016) " Outside a Black Box: Court and Regulatory Review of Investment Valuations of Hard-to-Value Securities " William & Mary Business Law Review, 8(1) PP (1-76).
- [8] ابراهيم ، محمد مختار (2010) " اساليب تقييم الاصول والشركات العامة لأغراض الخصخصة، دراسة تطبيقية بعض الشركات الليبية" مجلة جامعة سبها (للعلوم الانسانية) المجلد التاسع العدد الثاني. مجلات وبحوث
- [9] GASB (2013) "Measurement Concepts for Assets and Liabilities and Fair Value Measurement and Application" Financial Accounting Foundation, USA.
- [10] Wahlen .J.M, Baginski .S.P, Bradshaw.M.T (2015) "Financial Reporting, Financial Statement Analysis, and Valuation"8 Edition, Cengage Learning publishes, USA.
- [11] Dean, Graeme, (2010), Background and case for Exit price Accounting, A Journal of Accounting finance and Business studies, Vol. 46, No. 1, P 84-96.
- [1] WILLIAMS.J.R, HAKA .S .F, BETTNER .M.S, CARCELLO .J.V (2018) "Financial & Managerial Accounting 18th Edition, McGraw-Hill Education publishes, New York, USA.
- [2] Kieso, Donald E. Weygandt, Jerry J. Warfield, Terry D. (2016) "INTERMEDIATE ACCOUNTING"16E, John Wiley & Sons, Inc.
- [3] Claudia . G (2017) " Accounting in Historical Costs – since when and until when?"

- STATEMENTS" of Economics and Business, University of Zagreb, Faculty. lication at: <https://www.researchgate.net/publication/327947127> .
- [17] BETAKOVA. J, BOCKOVA. K, SKODA.M. (2014) "FAIR VALUE USEFULNESS IN FINANCIAL STATEMENTS" ABACUS, 44, (2) PP: (433-448).
- [18] IFAC (2013)" Conceptual Framework for General Purpose Financial Reporting by Public Sector Entities: Measurement of Assets and Liabilities in Financial Statements" International Federation of Accountants (IFAC), New York, USA.
- [19] ICAEW (2018) "Measurement in financial reporting" ICAEW's Financial Reporting Faculty is a leading authority on business reporting issues. It provides its members with practical assistance and support with IFRS, UK GAAP and other aspects of business reporting, UK. bettermarkets@icaew.co.uk
- [12] Schroeder .R.G, Clark .M.W, Cathey.J.M (2014) "Financial Accounting Theory and Analysis" Eleventh Edition, WILEY publishes,USA.
- [13] IPSASB (2013)" Conceptual Framework for General Purpose Financial Reporting by Public Sector Entities: Measurement of Assets and Liabilities in Financial Statements" International Federation of Accountants (IFAC), New York, USA.
- [14] CPA Australia (2017)"Financial Accounting and Reporting" Study Book, 7 Edition, Publisher BPP Learning Media, Australia.
- [15] MARD . M. J, HITCHNER .J .R, HYDEN .S.D (2007) "VALUATION FOR FINANCIAL REPORTING "2 Edition, WILEY publishes,USA.
- [16] Gulin .D , Hladika.M , Mićin.M (2015) " INFLUENCE OF THE ACCOUNTING MODELS OF MEASUREMENTS AT HISTORICAL COST AND FAIR VALUE ON THE QUALITY OF FINANCIAL